

جمعية العلوم الاقتصادية السورية

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون

حول التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في سورية

دمشق من ١٩/٢/٢٠٠٨ ولغاية ٢/١٢/٢٠٠٨

البحث العلمي ورأس المال المبادر
في اقتصاد السوق ونظام العولة

٠٧

الدكتور نبيل سكر

٠١/٤/٢٠٠٨

البحث العلمي ورأس المال المبادر في اقتصاد السوق ونظام العولمة

الدكتور نبيل سكر*

المحتويات (١/٢)

- اقتصاد السوق
- العولمة بين الكفاءة والعدالة
- هل العولمة في خطر؟
- الاستثمار في التعليم وشبكات الحماية الاجتماعية والبحث العلمي
- البحث العلمي والتطوير
- أهمية البحث والتطوير للإنتاجية والتنمية

- الإنفاق على البحث والتطوير في العالم
- الإنفاق على البحث والتطوير في العالم العربي وسورية
- صيغ تمويل ودعم ثمار نشاط البحث والتطوير.
- رأس المال المبادر
- ضمانات القروض
- حاضنات الأعمال (والتكنولوجيا)
- معوقات قيام مؤسسات رأس المال المبادر في سورية
- نتائج الدراسة والمقترحات

حقق اقتصاد السوق انتصارات عظيمة في العقود الثلاثة الماضية:

ظاهرة النمو الآسيوية في السبعينات

سقوط نظام التخطيط المركزي في الاتحاد السوفياتي وكتلته الشرقية

دخول روسيا ودول أوروبا الشرقية في اقتصاد السوق

العولمة الاقتصادية المترافقة مع الثورة الرقمية

الموجة الجديدة من العولمة: انخراط دول كبيرة في العولمة كالصين

والهند والبرازيل

المحطات أعلاه:

- ❑ كرسى اقتصاد السوق (من بقى خارجه؟)
- ❑ جعلت العولمة أمراً واقعاً / شاملة معظم سكان العالم
- ❑ خلقت تدفقاً هائلاً للسلع والاستثمار والمعلومات بين الدول
- ❑ ومناخاً تنافسياً في العالم لم يسبق له مثيل

العولمة بين الكفاءة والعدالة (١)

➤ حققت كفاءة في توزيع الموارد:

➤ تكنولوجياً:

- ارتبط العالم ببعضه البعض من خلال تكنولوجيا كفاءة ورخيصة للاتصالات والمواصلات
- سهلت انتقال السلع والأفراد والمعلومات بين الدول

➤ تشريعياً: هناك اتفاقية دولية لتعزيز انتقال السلع والمعلومات ورؤوس الأموال (وليس الأفراد) بين الدول في ظل منظمة التجارة العالمية.

➤ ما يحصل: الغزو المتبادل:

- غزو الدول الصناعية للأسواق العالمية
- غزو الدول النامية (الصين وغيرها) لأسواق الدول الصناعية والناشئة

ولكن أين العدالة:

➤ الفوائد الاقتصادية بين الدول غير متكافئة (بعضها يشعر بالتهديد)

➤ قدرة الدول الصناعية على الحفاظ على بعض الامتيازات (من خلال تأثيرها

على التشريعات الدولية)

▪ استمرار الدعم لمزارعيها

▪ الحفاظ على حواجز جمركية مقابل المستوردات الزراعية إلى بلادها

➤ فوائد اقتصادية غير متكافئة ضمن البلد الواحد

➤ تزايد الفروقات بين الطبقات

▪ في الدول الصناعية

▪ في الدول الناشئة

▪ العمالة غير المُدرَّبة الخاسر الأكبر/ العمالة المدربة خاصة

في الصناعات المعتمدة على الفكر

Brain Power Industries هي الراجح الأكبر

هل العولمة في خطر؟

■ هل العولمة في خطر بسبب خسارتها معركة العدالة؟

■ العولمة تصحح نفسها؟

● تكنولوجياً لا تراجع

● تشريعياً ممكن (التسريع أو التبطين)

● إزالة امتيازات الدول الصناعية مقررات مؤتمر الدوحة

مثال الرأسمالية:

■ تعرض النظام الرأسمالي للتصحيح خلال القرن الماضي وأنقذ نفسه من الانهيار (١) تعامل مع قضايا العمالة والاحتكار والكساد والضمان الاجتماعي (من خلال إقامة برامج الحماية الاجتماعية)، (٢) وقبل بتدخل الدولة.

■ النظام الرأسمالي يستمر بالتصحيح (مثلاً السعي لضبط الأسواق المالية).

■ تتغير موازين القوى الاقتصادية في العالم لصالح الشرق (النمور الآسيوية والصين والهند واليابان وربما دول الخليج العربي ودول أوروبا الشرقية)

■ الرأسمالية تبشر بالاستهلاك، ولكن لتصحيح مسار العولمة نحن بحاجة لمزيد من الاستثمار (الخاص ولعام) في:

● التعليم

● إقامة شبكات الحماية الاجتماعية، بغرض:

■ زيادة الانتاجية ورفع الدخل

■ تعزيز العدالة الاجتماعية

يلعب التعليم دوراً أساسياً في:

- توسيع فرص العمل
- زيادة الإنتاجية
- رفع الأجور والدخول (تخفيض الفروقات بين الطبقات)
- زيادة القدرة التنافسية (للبلد المعني)
- رفع معدلات النمو (في البلد المعني)

التعليم في وطننا العربي (بما فيه سوريا):

■ تم ضخ أموال كبيرة لتوسيع التعليم وتخفيض الأمية، وتمت

نجاحات على أساس (Quantity) ولكن على حساب

النوعية (Quality)

■ لم يساهم التعليم مساهمة فعالة في تعزيز النمو وتحقيق

التوزيع العادل للدخل (على أي من مستوى الأفراد

والمجتمع)

ضرورة:

■ التأكيد على نوعية التعليم

■ “تسليح” التلاميذ بما يتطلبه سوق العمل من الخبرات الفنية.

■ تعزيز قدرة الفرد على حل المشاكل **Problem Solving**

■ **Critical Thinking**

■ الإبداع والمبادرة

■ إشراك الأهل والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير

النظام التعليمي

■ الاستمرار بتدخل الدولة في التعليم والصحة

■ إقامة برامج:

■ تعويض البطالة

■ الضمان الصحي

كحد أدنى

البحث والتطوير هو نشاط إبداعي يهدف في نهاية المطاف إلى:

- إنتاج سلع وخدمات خاصة وعمامة جديدة

(Private and Public and New Products)

- تطوير أنماط إنتاجية أقل كلفة **(New Processes)**

- أو إدخال تحسينات تنظيمية **(Improvement of Organization)**

(١) البحث الإبداعي (Basic Research)

➤ البحث لمزيد من العلم والمعرفة

➤ (تنشر نتائجه في الدوريات العلمية)

(٢) البحث التطبيقي (Applied Research)

➤ من البحث الإبداعي إلى إمكانية التطبيق العملي

➤ موجه لغاية إنتاجية معينة

(٣) البحث التجريبي (Experimental Development)

➤ من البحث التطبيقي إلى النشاط التجاري التجريبي

سمات أنواع البحث والتطوير الثلاثة

نوع البحث والتطوير R & D	ضمان النتيجة	إمكانية تسويق النتيجة	فجوة الزمن لحين التسويق	الكلفة
البحث الإبداعي	منخفض	منخفض جداً	كبيرة	كبيرة
البحث التطبيقي	مرتفع	متوسط	صغيرة	متوسطة
البحث التجريبي	مرتفع	مرتفع	صغيرة	متوسطة

● عنصر أساسي للإبداع (Innovation) وعامل من عوامل النمو الاقتصادي.

بالنسبة للاقتصاد الجزئي: يرفع أداء المؤسسة الإنتاجية من خلال استنباط منتجات (Products) جديدة أو أنماط وآليات إنتاج (Processes) جديدة.

بالنسبة للاقتصاد الكلي: يشكل الإبداع والارتقاء التكنولوجي مصدراً لزيادة الإنتاجية وتعزيز عملية النمو الاقتصادي.

● تؤكد النظرية الاقتصادية والبحث الواقعي (Empirical Research) العلاقة المباشرة بين الإبداع والنمو.

عائد الاستثمار في البحث والتطوير

تراوح تقدير العائد للاستثمار بناء على ثمان دراسات مختلفة كالتالي:

➤ عائد الاستثمار الخاص (المباشر) ٢٠-٤٣%

Private Rate of Return

➤ عائد الاستثمار الاجتماعي ٥٠-١٤٧%

Social Rate of Return

🌀 يرتفع الاجتماعي عن المباشر بسبب الأثر على الوحدات الإنتاجية والقطاعات

الأخرى (Spillover Effect)

الحكومات

من الموازنات العامة للحكومات :

- لدعم البحث الجامعي
- لدعم الأفراد والشركات والمنظمات

القطاع الخاص الإنتاجي

من الموارد الذاتية:

- للبحث داخل وحدات القطاع الإنتاجي
- للبحث الجامعي لصالح القطاع الإنتاجي

القطاع المالي/المصرفي

➤ تمويل خاص Personal Finance

➤ رأس مال مبادر Venture Capital

➤ قروض/ضمان قروض

➤ مصادر دولية

مصادر دولية

الانفاق على البحث والتطوير في الولايات المتحدة (١٩٩٨)

الصناعة (القطاع الخاص)	٦٦%	(معظمه تطبيقي وتجريبي)
الحكومة الفدرالية	٢٩%	(معظمه بحوث إبداعية)
الجامعات وغيرها	٥%	(جميعه إبداعي وتطبيقي)
المجموع	١٠٠%	

أنوع الإنفاق على البحث والتطوير في الولايات المتحدة ١٩٩٨

البحث الإبداعي Basic Research	١٧%	(معظمه حكومي)
البحث التطبيقي Applied Research	٢٣%	(معظمه قطاع خاص)
البحث التجريبي Development	٦٠%	(معظمه قطاع خاص)
المجموع	١٠٠%	

الإنفاق على البحث والتطوير في العالم (عام ٢٠٠٢)

(كنسبة من الدخل القومي)

- على مستوى العالم ١.٧%
- الدول الغنية ٢.٣%
- الدول النامية ١.٠%
- الدول الفقيرة ٠.١%

الإنفاق على البحث والتطوير في العالم (عام ٢٠٠٢)

(كنسبة من الدخل القومي)

على مستوى القارات

٢.٧%	• أميركا
١.٧%	• أوروبا
١.٥%	• آسيا
١.٤%	• استراليا

على مستوى الدول

٠.٢%	• الدول العربية
٤.٩%	• اسرائيل
٤.٠%	• السويد
٣.٢%	• اليابان
٢.٦%	• الولايات المتحدة
٢.٦%	• ألمانيا
١.٣%	• الصين

الإنفاق على البحث والتطوير بين الحكومات والقطاع الإنتاجي في العالم

غيره	القطاع الإنتاجي	الحكومات	
%٨	%٦٢	%٣٠	البلدان الصناعية
%٧	%٧٥	%١٨	اليابان
%٢	%٧٤	%٢٤	كوريا
%١٧	صفر	%٨٣	سورية
%٨	%٣	%٨٩	البلاد العربية

سورية

الإنفاق على البحث والتطوير في سورية

(بملايين الدولارات)

	<u>إنفاق حكومي</u>
١٢.٦	• في الوزارات
٣.٩	• في الجامعات
٣.٥	• دعم حكومي
<hr/>	
٢٠.٠	<u>مجموع جزئي</u>
صفر	<u>قطاع إنتاجي (عام وخاص)</u>
<u>٤.٢</u>	<u>دعم خارجي</u>
<hr/>	
<u>٢٤.٢</u>	<u>المجموع العام</u>

❁ الإنفاق على البحث والتطوير من قبل القطاع الإنتاجي (خاص وعام) شبه معدوم

السبب:

- ضعف المنافسة وخاصة المنافسة الخارجية.
- ضعف الخبرات والقدرات البشرية.
- صغر الوحدات الإنتاجية.
- فقدان مصادر التمويل طويل الأجل.
- غياب الحوافز والتشجيع الحكومي.

ثلاثة صيغ:

- مؤسسات ضمان القروض (Loan Guarantees)
- حاضنات الأعمال والتكنولوجيا (Incubators)
- رأس المال المبادر (Venture Capital) وهي الأهم

وسنركز على رأس المال المبادر

- ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها الضمانات.
- توفر الضمان يسهل تقديم القرض من قبل المصرف.
- الضمان يشكل نسبة من قرض المصرف (٣٠-٨٠%)
- مؤسسة الضمان تستشير البنك الممول ولكن تقدم ضمانها باستقلالية

- مؤسسات لدعم النشاط التجاري الإبداعي في مرحلة الانطلاق.
- هي تقدم المساحة وبعض التجهيزات والدعم الفني أحياناً ولا تقدم التمويل.
- مدة التواجد في الحاضنة ١ - ٣ سنوات.

حاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية في العالم العربي

حدائق تكنولوجية		حاضنات		
مخطط	منفذ	مخطط	منفذ	
٣	١	يوجد	٩	الأردن
		٤	٨	المغرب
٤	١		٨	تونس
	٤	٥	٠	الجزائر
		٣٥	٥	مصر
	٠		٢	سورية
	٢		١	لبنان

ماهيته

- هو رأس مال يستثمر في مشروع يشمل منتج جديد ويتضمن مخاطر عالية يقابلها توقع ربح وتدفق نقدي للتعويض عن المخاطرة (وقد تتضمن المخاطرة خسارة رأس المال بالكامل).
- صيغة مشاركة في الملكية (Equity).
- يحقق رأس المال المبادر عائده حين يبيع استثماره (Exit) في المشروع، و يتوقع أن يتم ذلك خلال ٥-٧ سنوات.
- في الولايات المتحدة رأس المال المبادر هو الذي دعم شركات التكنولوجيا الجديدة
- رأس المال المبادر يمكن أن يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا كان منتج له إمكانية للمنافسة وإذا كان لها إدارة قوية

يتماشى مبدأ رأس المال المبادر مع التمويل الإسلامي المعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر بدلاً من الفائدة المحددة مسبقاً (وغير المطالب بالضمانات العينية أو النقدية).

➤ الصفة: أموال قادرة على تحمل المخاطر وانتظار العائد.

➤ المؤسسات التي يمكن أن تقدمها:

▪ صناديق التقاعد.

▪ شركات التأمين.

▪ غيرها.

➤ الحافز:

عوائد أعلى من صناديق الاستثمار التقليدية وأكثر من الفائدة في

المصرف.

لماذا رأس المال المبادر مقابل التمويل بالاقتراض (Loans) وتمويل رأس المال التقليدي (Equity)

١- التمويل بالاقتراض (Loans)

■ مانح القرض له الحق:

- بفائدة على القرض
- واستعادة أصل القرض بغض النظر عن نتائج استخدام القرض.

■ لا تملك الشركات الصغيرة:

- المال الكاف لخدمة الدين إذا اقترضت من المصارف.
- الضمانات Collateral الضمانات المطلوبة عادة من المصارف.

- من الصعب تقدير احتمالات نجاح هذه الشركات، مما يجعل المصارف تحجم عن تقديم التمويل بالدين لها.

التمويل بالاقتراض مقابل تمويل رأس المال التقليدي (Equity) مقابل رأس المال المبادر (V.C)

٢- تمويل رأس المال التقليدي (Financing) Equity طويل الأمد -

أنواعه:

- صناديق استثمار عامة أو متخصصة قطاعياً.
- التمويل عن طريق الاستثمار التقليدي (Equity) كذلك غير مشجع بسبب:

• المخاطرة وغياب سجل عمل (Record) للأداء وحدثة المنتج أو حداثة طريقة الإنتاج.

التمويل بالاقتراض مقابل تمويل رأس المال التقليدي (Equity) مقابل رأس المال المبادر (V.C)

٣- رأس المال المبادر... لماذا

■ لندرة رأس المال من المؤسسات/ المصادر التقليدية للتمويل المشار إليها أعلاه.

■ وإمكانية ربح كبير مقابل المخاطرة الكبيرة.

■ يعطي للممول الحق للوصول إلى المعلومات الدقيقة للنشاط (المشروع) وللمشاركة في نجاحات المشروع.

ماذا تقدم مؤسسات رأس المال المبادر:

تقدم مؤسسات رأس المال المبادر:

- المال (صيغة المشاركة في الاستثمار)
- الخبرة التقنية والإدارية والتسويقية (حيث تتدخل شركة رأس المال المبادر في كل نواحي المشروع المستثمرة فيه).
- هنا الفرق بينه وبين مؤسسات التمويل التقليدية التي تقدم القرض أو رأس المال. الفرق هو تقديم الخبرة

(١) Limited Partnership (شركة توصية بسيطة)

- مستثمرون رئيسيون **General Partners** يديرون بنفس الوقت المؤسسات لقاء أجر مع مستثمرين عموميين.
- يستثمرون المال تحت تصرفهم (عادة خلال حوالي الـ ١٠ سنوات) ويبيعون الـ **Fund** بآخر السنوات العشر.

(٢) شركات مساهمة

- تفتح المجال للمستثمرين المساهمين بالتدخل المباشر من خلال مجالس الإدارة واختيار المديرين واجتماعات الجمعيات العمومية.

(٣) شركات تابعة Subsidiaries

- شركات تابعة لمؤسسات مالية أو إنتاجية.

الصيغ القانونية لإقامة مؤسسات رأس المال المبادر

صيغ استثمار رأس المال المبادر في المشاريع

نأخذ صيغة:

Ordinary Shares (١)

Preferred Shares (٢)

(٣) غيرها

استخدامات أموال مؤسسات رأس المال المبادر

A. Early Stage Financing

Seed Capital:

(تمويل بحث وتطوير لمنتج جديد أو لعملية إنتاج قبل إقامة الإنتاج التجاري)

Start up

(تمويل تطوير منتج جديد والتسويق الأولي للمنتج)

B. Early Stage Financing

(تمويل رأس المال العامل للتوسع)

الأسئلة الرئيسية

➤ هل المنتج ذو جدوى تجارية؟

➤ هل لدى الشركة المنتجة:

▪ القدرة على استغلال الإمكانيات المتوفرة لديها وضبط نمو الشركة؟

▪ إمكانيات النمو المستدام.

➤ هل الربح المحتمل يبرر المخاطرة؟

كيف تقيم مؤسسات رأس المال المبادر المشاريع (Due Diligence)

خطوات/ مراحل التمويل من قبل شركات رأس المال المبادر

• دراسة فكرة المشروع.

- حجم الاستثمار والقطاع الذي ينتمي إليه.
- تقنيات المشروع (تقنية جديدة وتطبيق التقنية قديمة) وحظوظه التسويقية.
- مشروع جديد أو توسعة لمشروع قائم.
- المنتج والجديد فيه.

• دراسة القيمين على المشروع

- قدرتهم على المبادرة والإبداع.
- القدرة الفنية /التقنية.
- القدرة على الإدارة.

كيف تقييم مؤسسات رأس المال المبادر المشاريع (Due Diligence)

خطوات/ مراحل التمويل من قبل شركات رأس المال المبادر

➤ خطة العمل Business Plan

➤ النواحي الفنية

➤ النواحي التسويقية والسوق

➤ النواحي المالية والفرضيات التي بنيت عليها الأرقام.

🌀 دراسة المناخ العام

- المناخ الاقتصادي – السياسات الاقتصادية.
- شركات رأس المال المبادر المنافسة.
- سوق الأسهم (وسهولة طرح المشروع للاكتتاب العام في الوقت المناسب).

متطلبات نجاح مؤسسات رأس المال المبادر في الدول النامية

الطلب + العرض + المناخ

١- من ناحية الطلب

➤ ضرورة توفر فرص استثمار لصناديق رأس المال المبادر ويعتمد هذا على:

- وجود احتمالات نمو واعد في الاقتصاد أو في قطاعات محددة فيه.
- فرص نقل تكنولوجيا وتسويق أفكار تم نجاحها في الدول المتقدمة
- إمكانيات جديدة للتصدير في ظل اتفاقيات تحرير التجارة.
- توفر Entrepreneurial quality مع حوكمة قوية وقدرة إدارية Business Judgment + Management Skills (ضرورة لإدارة نقل فكرة ما إلى مشروع ناجح).
- Equity Culture (ثقافة الملكية الخاصة)
- وجود رجال أعمال مبادرين Entrepreneurs يتفهموا ويقبلوا:
 - العلاقة والمنفعة المتبادلة مع صندوق رأس المال المبادر.
 - الشفافية في تشاركية المعلومات.
 - المشاركة في القرارات الرئيسية.

متطلبات نجاح مؤسسات رأس المال المبادر في الدول النامية

الطلب + العرض + المناخ

٢- من ناحية العرض (Supply)

➤ الخبرة والالتزام من قبل مديري صناديق المال المبادر لنجاح هذه الصناديق.

➤ (الخبرة والمقدرة أهم من رأس المال في مؤسسات رأس المال المبادر).

➤ الخبرة المطلوبة نادرة حتى في الدول الصناعية:

- الخبرة الفنية والتقنية والتسويقية.
- تحليل فكرة المشروع من النواحي التقنية والتسويقية.
- تقييم المخاطرة مقابل الربحية المحتملة للمشروع.
- للمساعدة في إعداد خارطة العمل Business Plan للمشروع المرشح للاستثمار فيه.
- الخبرة المالية.
- العلاقة والمنفعة المتبادلة مع صندوق رأس المال المبادر.

• هيكل الصفقة (Structuring the deal)

• الخروج من الاستثمار بالأسلوب والوقت المناسب (Exit Strategy).

متطلبات نجاح مؤسسات رأس المال المبادر في الدول النامية

الطلب + العرض + المناخ

٣- مناخ أعمال داعم

- بيئة قانونية وتنظيمية:

• تشجع على إقامة صناديق رأس المال المبادر.

• **Minority Shareholders Rights** تحمي حقوق الأقلية

• تسهل نقل الأسهم.

• تضمن سرعة وعدالة حل المنازعات التجارية

Profits, وجود نظام ضريبي عادل بالنسبة لأرباح الشركات وتوزيعها والربح الرأسمالي
dividends and capital gains

وجود Exit Mechanism: (مثل سوق الأسهم)

- توفر البنية المالية التحتية:

• محاسبون

• محامون

• مصرفيون قديرون

• **Communication Facilities**

دور الدولة في دعم نشاط رأس المال المبادر

برامج حكومية لدعم رأس المال المبادر

في العديد من الدول (أميركا/ألمانيا/السويد/ اسكتلندا) برامج لتشجيع

- Start Ups
- New Entrants

في إنكلترا: المؤسسات التي تمويل شركات:

- تكنولوجية ناشئة.

- دعم القروض للشركات الصغيرة.

(١) توفير رأس المال

(٢) تقديم رأس المال وترك الإدارة للقطاع الخاص (التعويض للقطاع الخاص من خلال الاعتماد على الأداء أكثر من الأداء المحدد مسبقاً).

(٣) توفير الدولة بيئة الأعمال الملائمة:

- النمو والإطار الاقتصادي الكلي السليم المشجع على الاستثمار.
- المحفزات للاستثمار المحلي والخارجي.
- البيئة التشريعية لإقامة الشركات والإفصاح المالي وحل المنازعات التجارية.
- عدم وضع القيود (غير المبررة) على المستثمرين المؤسسين كصناديق التقاعد وشركات التأمين بالاستثمار في مؤسسات شركات رأس المال.
- الحوافز الضريبية: الإعفاء من الضريبة على الدخل المتحقق من الضريبة بالكامل أو لفترة محدودة.
- دعم نشاط التدريب لتخريج الخبرات اللازمة.
- تنظيم إقامة مؤسسات رأس المال المبادر.

صعوبات إقامة وعمل مؤسسات رأس المال المبادر

- (١) مناخ الأعمال ومناخ الاستثمار (كلما خفت القيود وزادت المنافسة كلما زاد الطلب).
- (٢) الحجم والقدرة الشرائية للسوق المحلي وتوفر المشاريع القابلة للتمويل.
- (٣) توفر الخبرات (الفنية).
- (٤) نقص المعلومات والبحوث عن حالة السوق.
- (٥) نظرة رجال الأعمال المبدعين والمبشرين إلى الشراكة في

(Sharing Controls on their companies with outsiders)

- (٦) ضعف قنوات الخروج من المشروع (حين يأت الوقت) (Exit Mechanism) مثل سوق الأسهم.
- (٧) يجب أن يكون الـ Funds ذي رأس مال كبير (١٠ ملايين دولار أو أكبر).
 - قد يكون الاستثمار المطلوب في المشروع الواحد كبيراً.
 - حتى تستطيع الصناديق جذب خبرات ممتازة وتغطية التكاليف الثابتة
 - وحتى تستطيع الـ Funds أن تنوع محافظتها (لتوزيع المخاطر وتقللها).

- ضعف ثقافة البحث والتطوير.
- ندرة المشاريع (الإبداعية) المرشحة للتمويل.
- ضعف مناخ الاستثمار والقطاع المالي/ المصرفي.
- عدم ملائمة البيئة القانونية.
- ضعف البيئة المنظمة/ المشجعة لقيام مؤسساته.
- ضعف النظام القضائي.
- ضعف أنظمة حماية الملكية الفكرية.
- ضعف الإمكانيات والخبرات الإدارية/ البشرية.
- ضعف الأنظمة المحاسبية.
- ضعف أنظمة الإفصاح المالي.
- غياب الـ Exit mechanism (سوق الأسهم)

- (١) إن نشاط البحث والتطوير يشكل قاطرة للإبداع والارتقاء التكنولوجي مما يساعد على تعزيز القدرة التنافسية والنمو وعلى رفع سوية السلع والخدمات الاجتماعية والعامة.
- (٢) نشاط البحث والتطوير وينشط في ظل المنافسة والانفتاح وهو غير مضمون النتائج والربحية.
- (٣) نشاط البحث والتطوير بمراحله الثلاثة يجب أن يشارك في تمويله القطاعين العام والخاص
- (٤) وعلى القطاع الخاص أن يلعب دوراً رئيسياً فيه خاصة في مرحلتي البحث التطبيقي والتجريبي كما هو الحال في الدول الصناعية.
- (٥) رأس المال المبادر وضمن القروض والحاضنات صيغ تساعد على تمويل ودعم نشاط البحث والتطوير ونقله إلى المسرح التجاري.

٦ إعادة هيكلة نشاط البحث والتطوير في سورية ضمن:

- سياسة وطنية للإبداع والتكنولوجيا وتعزيز ثقافة الإبداع والتطوير.
- تطوير المناهج التعليمية والتربوية باتجاه تعزيز التفكير والتحليل العقلاني في المجتمع.
- التركيز على البحث والتطوير التطبيقي والتجريبي.
- جعل نشاط البحث والتطوير استجابة للطلب (Demand driven) ومتوافقاً مع متطلبات التنمية ومستقبلها.
- تعزيز العلاقة بين البحث والتطوير وكل من القطاع الإنتاجي والمجتمع.
- تحديد القطاعات الاقتصادية والسلعية والخدمية ذات الأولوية في مستقبل الاقتصاد السوري.
- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ودوره في نشاط البحث والتطوير.
- ترشيح البنية التشريعية والتنظيمية والقانونية للقطاع الإنتاجي وتعزيز المنافسة في السوق (مما يحفز على نشاط البحث والتطوير).
- تحسين مناخ الاستثمار وتطوير القطاع المالي والمصرفي (لتشجيع النشاط الإنتاجي المبادر وقيام مؤسسات التمويل المبادر).
- الانفتاح على العالم الخارجي (لتشجيع نقل المعرفة والتكنولوجيا).

- ٧) منح الحوافز الضريبية للقطاع الإنتاجي (الخاص والعام) الممارس لنشاط البحث والتطوير.
- ٨) تقديم الدعم الحكومي المباشر لنشاط البحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحوث وفي القطاع الإنتاجي.
- ٩) الدعم الحكومي المباشر لتنمية القدرات العلمية البحثية والقدرات المبادرة الفردية.
- ١٠) العمل على توفير المعلومات والدقة فيها حول مختلف قضايا المجتمع والاقتصاد والإدارة وتسهيل تدفقها.
- ١١) التأكيد على حق الباحث (والمواطن) بالوصول إلى المعلومة من كافة دوائر الدولة ومراكز البحوث العامة والخاصة.
- ٢١) تعزيز التعاون بين الحكومة والجامعات ومراكز البحث والتطوير والقطاع الإنتاجي والمجتمع المدني لتحديد أولويات البحث والتطوير بناء على خطط التنمية الوطنية وإعداد وتنفيذ برامجها.
- ٣١) تعزيز التعاون بين مراكز البحث والتطوير الوطنية ومراكز البحث والتطوير في الخارج.
- ٤١) تشجيع قيام مؤسسات رأس المال المبادر وتنظيم عمل هذه المؤسسات.
- ٥١) تشجيع قيام مؤسسات التدريب والتأهيل في القطاع الخاص المساعدة في تطوير الكوادر البشرية اللازمة للإبداع المبادر في كل من الإنتاج والتمويل.
- ٦١) تشجيع قيام حاضنات الأعمال التكنولوجية وغير التكنولوجية وللمنتزهات العلمية

Scientific Parks

شكرًا لاستماعكم

الدكتور نبيل سكر